Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 281 يونيو2006، جمادى الأول -جمادى الثاني 1427

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

عودة التوازن للصراع
بين شعب البحرين ونظام الاحتلال الخليفي

لماذا تواصلت المعارضة ضد الحكم الخليفي، وشهدت قفزة نوعية في العامين الاخيرين؟ وما أفق العمل السياسي المعارض بعد قرار البعض التخلي عن المعارضة وحسم قراره لمسايرة هذا الحكم الجائر؟ والى أين وصلت سياسات التشطير للقوى الوطنية في هذه الجزيرة المعذبة في ظل الاستبداد التوارثي المقيت؟ تساؤلات تتواصل عبر الاجيال والعقود ولا تنحصر في الزمن الرديء الذي نعيشه في الظرف الراهن. فمهما قيل عن هذا الوضع فانه يبشر بخير، لسبب واحد، ان الضربة الخليفية التي وجهها الشيخ حمد لشعب البحرين، لم تكن، ولله الحمد، قاضية، كما كان يأمل هو ومخططو مشروعه في واشنطن ولندن. حدثت الجلبة والضوضاء واستمرت قرابة الشهور الثمانية عشرة السابقة للاعلان عن الغاء الدستور البحريني وفرض الدستور الخليفي. ولكن سرعان ما استعادت المعارضة قوتها، بعد ان تساقطت الاوراق اليابسة عنها، وتبرعمت اغصانها، وتجددت دماؤها.

فبالاضافة لسياسة التغيير السكاني الذي هو اساس مشروع التخريب الذي رعاه الشيخ حمد وجلاوزته، اعتمدت السياسة الخليفية اسلوب التشطير، وتمزيق الشعب الى مجموعات ايديولوجية ومذهبية تتسابق على الفتات، متجاهلة الارث الوطني الذي شارك في صنعه الأسلاف العظماء الذين رفضوا مسايرة الاستبداد الخليفي منذ ثلاثينيات القرن الماضي. ومع القرار الخليفي المشؤوم بالغاء دستور البلاد في فبراير 2002، كانت سياسة التشطير قد بلغت ذروتها، بتأسيس عشرات الجمعيات التي قامت في اغلبها ضمن الاطر الفكرية والايديولوجية والمذهبية، بعيدا عن الهم الكبير للشعب والوطن، المتمثل في تحريره من الاستبداد والقبلية والظلم. تلك الجمعيات كانت تشطيرا عموديا غير مسبوق، لم يستفد منه غير الحكم الغاشم، ولم يقطع شوطا على طريق النضال الوطني الطويل. كانت بحق نقطة توقف خطيرة في ذلك النضال، كادت تحقق للشيخ حمد ما يريد. ففي السابق كانت العائلة الخليفية ترفض الاعتراف بوجود اجماع وطني ضدها، وآلمها كثيرا التحالف الذي تجسد خلال الانتفاضة الشعبية المباركة في التسعينات، على غرار ما تم في حركة الهيئة في منتصف الخمسينات. آل خليفة لم يقبلوا يوما ان يلتقوا وفدا شعبيا يمثل الاجماع الوطني، وجاء مشروع تأسيس الجمعيات بعنوان خادع "مؤسسات المجتمع المدني"، يخفي حقيقة خبيثة تستبطن التشطير كحلقة من حلقات ضرب ارادة النضال لدى ابناء البحرين. ومع الاسف فقد انطلت هذه السياسة على البعض، فأصبح أسيرا لتلك المؤسسات الخاوية التي كادت العقلية التي تديرها تقضي على روح النضال المتوارثة عبر الاجيال.

وكما يقال، فرب ضارة نافعة. فقد جاء قانون الجمعيات العام الماضي ليضع خطا مع السنوات العجاف من حكم الشيخ حمد، ويعبد الطريق مجددا لنهضة وطنية بدأت ملامحها تتضح تدريجيا. فجاءت المفاصلة مع المشروع الخليفي بشكل واضح، وبدأ التأصيل من جديد للمشروع الوطني التاريخي الذي كان القضاء عليه الهدف الاكبر للمشروع التخريبي الذي نعيش آخر فصوله هذه الايام. بدأ ذلك بفك الارتباط مجددا بالمشروع الخليفي، والاعلان العملي عن القطيعة الكاملة مع سياسة التشطير. لقد جاءت حركة "حق" لتعيد التواصل مع الارث النضالي الذي رأى في الحكم الخليفي آفة الآفات في هذا الوطن، وعنوان التخلف والاستبداد والرجعية. خرجت الحركة متمردة على كافة المشروع الخليفي، في حركة احتجاجية عملاقة ضد مشروع الجمعيات الذي كرس التشطير وسعى للقضاء على ارادة النضال. هذه الحركة اليوم تمثل قدرا كبيرا من الاجماع الوطني، سواء من خلال ما اعلنته من اهداف، او ما احتوته من طيف سياسي واسع، يضم الاسلامي والليبرالي، والشيعي والسني، وأظهرت للعالم، للمرة الاولى منذ الغاء دستور البلاد، ان شعب البحرين المناضل قادر على لملمة شأنه وكسر القيود الخليفية القاتلة، ومخاطبة العالم بلغة الوحدة الوطنية والاهداف الانسانية المتطورة، وان تذاكي العائلة الحاكمة محدود في

التتمة صفحة (8)

* اعتقالت قوات الأمن والمخابرات من على جسر الملك فهد، رئيس اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب عبدالرؤوف الشايب ، ولفقت له تهمة أخلاقية أخرى ، في محاولة لثنيه عن التحركات التي يقوم بها . الجذير بالذكر أن المخابرات قد أتهمته في سنة 2003 بعد ان قدم من جنيف بعيد مشاركته في وفد المعارضة لمناقشة التمييز في البحرين ، ولفقت له تهمة أخلاقية برئته المحكمة بعد ذلك وقد اصدر مركز حقوق الإنسان بيانا أعرب فيه عن أسفه لإستهداف النشطاء واتهم الحكومة بالدعارة والتعذيب .

• صرح الأستاذ حسن المشيمع الأمين العام لحركة حق ، في خطبة له بمسجد الصادق بالقفول ، أن عدد التوقيعات على العريضة المرفوعة للامين العام للامم المتحدة وصل إلى أعلى رقم لعريضة في تاريخ البحرين ، وسوف يعلن يوم تسليمها للامين العام للامم المتحدة. الجذير بالذكر أن حركة حق قامت بمشروع طرح عريضة شعبية في شهر محرم الماضي تطالب بكتابة دستورجديد عبر إنتخاب مجلس تأسيسي يقره الشعب .

• قال بعض المراقبون أن الضجة التي أقامتها الحكومة في مسرحية إخارج معهد ال NDI الأمريكي من البحرين وإنتهاء التعامل معه بحجه أنه رفض التجاوب مع قوانين الدولة ، غير حقيقة حتى يثبت العكس عبر بيان وموقف واضح من المعهد ، فقد كان للمعهد الدور الكبير في الترويج للمشروع التخريبي للنظام عبر ورش العمل والندوات ، وله الدور الكبير في صياغة النظام الداخلي لبعض الجمعيات ، كما كان لاعبا أساسيا في إقناع المعارضة والجمعيات الأربع للمشاركة في البرلمان القادم .، وهذا ما يتناسب مع حقيقة المشروع الأمريكي وما صرح به السفير الأمريكي في البحرين من دعمه للمشروع وحث المعارضة للدخول في البرلمان .

* عقد صباح يوم الاثنين 22/5/2006 الجلسة الثانية الاستئنافية لمعتقلي قضية الدية المعتقلين بتاريخ 19/1/2006 ومثل المحكومون امام المحكمة الجزائية الكبرى الثانية برئاسة القاضي ابراهيم الزايد .وحضر مع المحكومين كل من المحامين احمد العريض (4 اشخاص) والمحامية فاطمة الحواج (شخص واحد) ورضي خليل (متهمين).وبناء على طلب من المحامية فاطمة الحواج تم استدعاء شاهد لاثبات عيسى مجالي (اردني الجنسية) الضابط بأدارة التحقيقات الجنائية ، وتم استجوابة في البداية من قبل قضاة المحكمة ثم تم السماح المحامين بأستجوابة .
وطلب المحامي احمد العريض تقديم شهود النفي فرفض القاضي ذلك وتم تأجيل الجلسة لتاريخ 28/5/2006 .
وبعد انتهاء الجلسة لم يسمح الاهالي بالألتقاء بالمعتقلين حسب اوامر النقيب محمد الخالدي االمشهور بقسوتة في تعامل مع المعتقلين ، مما أدى الى اعتداء قوات المرتزقة على المعتقلين بالضرب باهروات البلاستيكية السوداء وعرف من المصابين منهم محمد حسن سيف 22 سنة . وقد احتج الاهالي على ذلك وهتفو ضد الوحشية في تعامل مع المعتقلين المقيدين بسلاسل وعدم السماح لهم بلقاء اولادهم .

أما آن للقبيلة أن تستحي؟!

ولّى العهد الذي يتمّ فيه اختيار الأشخاص وتنصيبهم وفق سماتهم الشخصية من حيث قربهم من الأمير أو الحاكم أو أعوانه وأزلامه، وكل ما من شأنه الاختيار بهذه العقلية وممارسة مهام التنصيب بهذه الطريقة لابد أن يحمل دلالة سلبية على عدم الجدية في التغيير والابتعاد عن محاولة الإصلاح والتصحيح، ومن هذا المنطلق حينما أراد الإمام علي بن أبي طالب (ع) القيام بمهام الإصلاح بعد وصول الخلافة إليه عهد إلى واليه على مصر مالك الأشتر بالقول: (ثم إن للوالي خاصة وبطانة فيهم استئثار وتطاول، وقلة إنصاف في معاملة، فاحسم مادة أولئك بقطع أسباب تلك الأحوال. ولا تقطعن لأحد من حاشيتك وحامتك قطيعة، ولا يطمعن منك في اعتقاد عقدة تضر بمن يليها من الناس في شرب أو عمل مشترك يحملون مؤونته على غيرهم، فيكون مهنأ ذلك لهم دونك، وعيبه عليك في الدنيا والآخرة).
ويؤكد على حسن اختيار موظفي الدولة من الجنود ورجال الأمن بالقول: (فول من جنودك أنصحهم في نفسك لله ولرسوله ولإمامك، وأنقاهم جيباً، وأفضلهم حلما ممن يبطئ عن الغضب، ويستريح إلى العذر، ويرأف بالضعفاء وينبو على الأقوياء، وممن لا يثيره العنف ولا يقعد به الضعف. ثم ألصق بذوي الأحساب وأهل البيوتات الصالحة والسوابق الحسنة. ثم أهل النجدة والشجاعة والسخاء والسماحة، فإنهم جماع من الكرم، وشعب من العرف).

وفي مقام اختيار الوزير المساعد والمعين على شؤون الحكم والإدارة يوصي علي (ع) مالكاً بقوله: (إن شر وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيرا ومن شركهم في الآثام فلا يكونن لك بطانة فإنهم أعوان الأئمة وإخوان الظلمة، وأنت واجد منهم خير الخلف ممن له مثل آرائهم ونفاذهم، وليس عليه مثل آصارهم وأوزارهم ممن لم يعاون ظالما على ظلمه ولا آثما على إثمه. أولئك أخف عليك مؤونة، وأحسن لك معونة، وأحنى عليك عطفا، وأقل لغيرك إلفا فاتخذ أولئك خاصة لخلواتك وحفلاتك، ثم ليكن آثرهم عندك أقولهم بمر الحق لك، وأقلهم مساعدة فيما يكون منك مما كره الله لأوليائه واقعا ذلك من هواك حيث وقع، والصق بأهل الورع والصدق، ثم رضهم على أن لا يطروك ولا يبجحوك بباطل لم تفعله، فإن كثرة الإطراء تحدث الزهو وتدني من العزة).
وإدراك ضرورة العمل بهذه المبادئ وتطبيقها في الممارسة السياسية لم يعد مقصوراً على العباقرة وكبار الساسة، بل هو أصل بات يدرك كل من ينشد الحكم الصالح ضرورته وأهميته، فها هو محمد بن راشد حاكم دبي يتحدث بكل صراحة في كتابه "رؤيتي" ص8، عن الأزمة الحقيقة للحكم العربي الرسمي في هذا العصر بالقول: (أزمة العرب اليوم ليست أزمة مال أو رجال أو أخلاق أو أرض أو موارد فكل هذا موجود، والحمد لله، ومعه السوق الاستهلاكية الكبيرة وإنما أزمة قيادة وأزمة إدارة وأزمة أنانية مستحكمة. نعم إنها الأزمة الطبيعية التي يفرزها إعلاء حب كراسي الحكم على حب الشعب، وتقديم مصلحة الفرد ومصيره على مصير الوطن ومصلحته، ووضع مصالح الجماعات والشلل المحيطة بالقائد فوق مصالح الناس. إنها تسخير الشعب لخدمة الحكومة بدلاً من الوضع الطبيعي المعاكس).
وبعد هذا وذاك هل يمكن لأحد أن يفسر لي ولكل مواطن في هذا البلد، والذي يُعتقد أنه تحول إلى مملكة دستورية منذ أكثر من خمس سنوات كيف تقتصر إدارة أمور البلد على قبيلة أو عائلة واحدة كما يفصح عنه هذا الخبر الذي لم تستح القبيلة أن تورده في صحفها الرسمية بكل صلافة ووقاحة، رغم ما يكشف عنه من استحواذ غير مشروع على كل شؤون السلطة والحكم والإدارة في هذا البلد؟ ونص الخبر كما ورد في صحيفة أخبار الخليج بتاريخ 9/5/2006 هو: (رئيس الوزراء وولي العهد يستعرضان آليات تطوير الاقتصاد .. استقبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بديوان سموه أمس صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين رئيس مجلس التنمية الاقتصادية، وخلال اللقاء استعرض سموهما آليات دعم وتطوير التنمية الاقتصادية في البلاد وبرامج مجلس التنمية الاقتصادية وخططه وذلك في إطار التنسيق القائم بين المجلس والحكومة من أجل تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع مسيرته. كما استعرض صاحب السمو رئيس الوزراء وصاحب السمو ولي العهد السبل الكفيلة بتطوير العناصر ذات الصلة بتنشيط الاقتصاد الوطني ومن أهمها العمل والتعليم. حضر المقابلة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء وسمو الشيخ علي بن خليفة آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المواصلات والشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة وزير ديوان سمو رئيس الوزراء والشيخ خليفة بن راشد آل خليفة).
أيها السّادة .. ابحثوا لي في هذا الاجتماع عن واحد من خارج عائلة آل خليفة ولكم عليّ أن أريكم بيضة ديك!!!

السيد كامل الهاشمي

الديـوان ولعبة الصحافة

بقلم: عباس ميرزا المرشد

" هناك رغبة واضحة عند المراقبين بضرورة خروج مؤسسة العرش
من لعبة الصحافة أو تقليل التدخل غير المحتمل الذي تمارسه
مؤسسة العرش في ذلك فمن حقك هنا في البحرين أن تقرأ ما يكتب
و أن تتابع ما يحدث ولكن ليس من حقك أن تسأل "

خلافا لبلدان عربية عديدة فإن الصحف الست الناطقة بالعربية التي تصدر في البحرين تعتبر كثيرة مقارنة بعدد السكان(قرابة 700 الف) ونسبة العرب (73%) فيهم والأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي المتردي حيث تشكل نسبة الفقر أكثر من 20% يعيشون بأقل من 350 دينار في الشهر. ويظن الكثيرون أن الصحافة البحرينية تعمل بشكل مستقل ولها الحق في تشكيل رؤيتها الصحافية، فبإمكان أي مراقب أن يقول أن الصحافة هنا لم تعد كما كانت من قبل فهي الآن تنتقد وتمارس دورا معقولا في تنشيط حرية التعبير عن الرأي، وربما كان بإمكانها أن تسلط الضوء على بعض القضايا التي كانت محرمة فترة العمل بقانون أمن الدولة .

سيكون ذلك صحيحا إذا ما تغافلنا عن ما يجرى حقيقة في أروقة العمل الصحافي في البحرين، ولا أشك أنه سيقع ضحية الغفلة وتفسير الأمور كما تبدو للعيان حيث تظهر بصورة أنيقة ومرموقة وتحافظ على تلك الأناقة بتناولها لملفات عديدة ولكن بصورة مسبترة، إذ ما زالت هناك القيود الكثيرة على الصحافة وما زالت هناك مواضيع محرم طرحها أو يُحظر التعرض لأسيادها ولو بإشارة نقد أو طلب معلومة .

فلم تسجل صحفات أي صحيفة نقدا للملك أو رئيس الوزراء أو أي أحد من العائلة الحاكمة وإذا ما رغب كاتب في توجيه نقد لعمل الحكومة فعليه أن يكون مؤدبا وخجولا و متحاشيا أن يثر غضب الحكومة عليه ، هذا في حالة كون الوزير المختص من غير وزراء العائلة الحاكمة فهم مشمولين بالذات الملكية التي لا تمس . ففي إحدى جلسات مجلس النواب 7-3-2006 قال وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب عبدالعزيز الفاضل أنه " لا يجوز حسب المادة 63 -من أللائحة الداخلية - توجيه كلمات أو إهانات للحكومة..يجب أن ننتبه لهذا الكلام...يجب أن نفهم أن هناك حدوداً وإمكانيات.." وبحسب تعبير

التتمة صفحة 3

الديـوان ولعبة الصحافة - تتمة صفحة 2

الدكتور عبد هادي خلقكان عليه أن يعلم النواب حسن الأدب والأخلاق الحميدة عند مخاطبة الحكومة وأعضاءها.

صحيفة الديوان

كان المجال الصحفي محتكرا من قبل مؤسسة العرش ومع تزايد الاستحقاق السياسي تم السماح بتأسيس بعض الصحف إلا أن الرغبة الإستهامية المودعة عند مؤسسة العرش في الاستحواذ على الصحافة واستمرار احتكارها أملت عليها البحث عن دور جديد تمارس من خلاله السياسة الرقابية والتحكم في الجسد الاجتماعي والسياسي . فرغم العديد من مظاهر حرية الصحافة، ما زالت قنوات و آليات التدخل القديمة تعمل بكثافة، بل أضافت إلى ذلك ادوارا لم تكن موجودة من قبل عززت قوة ونفوذ مؤسسة العرش في الجسم الصحافي .
لقد استطاع الملك بدهاء مصحوب بالقسر والإكراه أن يشكل الحقل الصحفي كما يشاء وأن يستفيد منه في تحريك الصحافة كأداة تستخدم بفعالية في تشطير المجتمع والعمل على إضعافه وإضعاف مؤسساته المدنية، فإضافة إلى امتثال الصحف إلى رغبات الملك وتطعاته وعدم الخروج عن الخطوط التي يقرها الديوان الملكي، فقد أسست مؤسسة العرش صحفية خاصة لها بشكل غير رسمي هي صحيفة الوطن التي رسمت توجهاتها بصورة جلية منذ العدد الأول لها . فقد احتوت على مقالات وكتابات صريحة الطعن في التيارات السياسية المعارضة خصوصا تيار جمعية الوفاق أكبر جمعية معارضة في البحرين (عدد أعضاءها 70 الف) واستمرت في إثارة قضايا طائفية بشكل مدروس عبر تلفيق الأخبار الكاذبة(منها خبر عقد مؤتمر لحركة أحرار البحرين وحركة حق حضره 300 شخص، واخبار تخص المرجع السيستاني والوضع السني في العراق) و نشر مواضيع تؤجج الصراع البيني بين صفوف الشيعة (مثال ذلك الضجة الأخيرة حول كادر الأئمة) .
لقد أبدى الشيعة استيائهم العارم من صحيفة الوطن وهم لا يسمونهما الآن إلا بصحيفة "الوثن " إشارة للنجاسة والخبث وانعدام الأخلاقية وباتوا يدركون أن هذه الصحيفة تأسست للعمل ضدهم . والرأي المتشكل عند قطاع واسع من المواطنين أن صحيفة الوطن تسعى إلى أن تكون ممثلة لأهل السنة في البحرين مضاهاة لصحيفة الوسط التي تحسب على التيار الشيعي .

ورغم حالة الاستياء من صحيفة الوطن وتناولاتها للقضايا الشيعية فإن الحملة المضادة لها لم تتشكل بعد وكأنه هناك مساحة من حرية الرأي يسمح الشيعة لها بالتحرك شرط أن لا تمس بعض الرموز العلمائية كما في تغطية الوطن لكادر الأئمة ونشر أخبار كاذبة حول استلام بعض العلماء الكبار (الشيخ النجاتي والسيد الغريفي أموالا من الديوان الملكي) حيث هدد البعض بالاعتصام عند الديوان الملكي لوقف الصحيفة عند حدها بتعبير البعض وقبل تنفيذ هذا الاعتصام اغلقت الوطن الملف وانسحبت بشكل خجول . مما ترك انطباعا لدى البعض حول فعالية الضغط على المركز بدلا من الهامش وبالتالي فإن حسم الصراع مع صحيفة الوطن لا يتم إلا من خلال مصدرها وهو الديوان الملكي .

يبدأ التدخل في شؤون الصحافة بفرض الأخبار وشكل تغطياتها كما في مسيرة الاصلاح الدستوري(شارك فيها أكثر من 80 الف شخص) حيث فرضت وزارة الداخلية على الصحف نشر صورة جوية تظهر صغر المسيرة وضألة المشاركة فيها وفرضت تغطية رسمية لها، وتكرر الأمر في مسيرة الأحوال الشخصية التي شارك فيها أكثر من مائة الف شخص وقررت وزارة الداخلية اعتماد عدد لا يتجاوز 13 الف، الأمر يصبح أكثر سوء عندما تقرر مؤسسة العرش توقيف بعض الصحفيين عن العمل وتعمل على طردهم أو إجبارهم على تقديم استقالاتهم لنشرهم أخبارا غير مرضية عند مؤسسة العرش . وعندما لا تنشر الصحف أخبار الملك في الصحفات الأولى تعاقب تلك الصحيفة بمنع نشر الإعلانات فيها ويتم محاصرتها اقتصاديا لإضعافها واشعارها بالرقابة والضبط الدائم، وفي العمق يستهدف هذا الإجراء لجم الكتاب والصحفيين عن الخروج عن النص المرسوم ديوانيا، فعندما تعاقب الصحيفة ففي ذلك عقاب للصحفيين العاملين فيها ورسالة واضحة لهم بوجود الرقيب المسلط عليهم وضرورة الامتثال له وتنفيذ ما يرغب وعدم الخروج على طاعته.

لا ينتهي الوضع عند هذه النقاط الخفية بل تتجه مؤسسة العرش إلى تقنين الحقل الصحفي بقانون سيء هو قانون الصحافة المعروض على مجلس النواب مضافا إليه قانون مطبوعات لا يرحم بمواده التي تحجر حرية النشر والتعبير عن الرأي .

حرب الأيام وتحكيم الديوان

قبل مدة قصيرة شنت صحيفة الأيام المقربة من الحكومة وكانت تعتبر بمثابة الجريدة الرسمية شنت هجوما على جمعية المنبر الإسلامي التابع لجمعية الاصلاح المحسوبة على تيار الاخوان المسلمين ومنذ اللحظة الأولى التي نشبت فيها المعركة بين الصحفية وتيار الاخوان المسلمين بادرت قيادات الاخوان بالهروع إلى الديوان الملكي وتلمس أوجه التدخل من أجل ايقاف هجمة الايام على نواب كتلة الاصلاح في مجلس النواب وعلى إثر ذلك قامت مؤسسة العرش بعقد هدنة بين كلا الخصمين التي سرعان ما انهارت بفعل فزعة خطباء الاخوان في خطب الجمعة ومطالبتهم بمقاطعة الصحيفة واتهامهم لها بالتهجم على الاسلام ونشر الفكر الالحادي والميولة الاخلاقية عندها اعطي الديوان الضوء الأخضر لصحيفة الأيام في فعل ما تشاء من هجوم يعد هو الاول والأقوى من نوعه على مستوى الصحافة في البحرين . تزامن هذا الهجموم من قبل صحيفة الأيام على الاخوان المسلمين بهجموم قادته صحيفة الوطن المدعومة بقوة من الديوان الملكي على القيادات الشيعية واحتضان صحيفة الوطن للفئات المتمردة والخارجة على خط القيادة الدينية للشيخ عيسى قاسم والمجلس العلمائي الذي يرأسه . ستكون القضية معقدة بعض الشيء بملاحظة تطورات القضية نفسها حيث استبقل وزير الديوان الملكي خالد بن سلمان وفد جمعية الإصلاح بتاريخ 28-5-2006 وسمع منهم شكاوهم من صحيفة الأيام وكان وفد الأخوان قد زار صحيفة الوطن لشكرها على تغطياتها للفعاليات التضامنية الاخيرة لنواب المنبر الاسلامي .

كانت هناك تساؤلات عديدة حول السماح لجريدة الايام بالهجمة القوية على الاخوان المسلمين وتزامنها مع حملة الوطن على قيادات التيار الشيعي فهل هي رغبة مؤسسة العرش في التخلص من التيارات الإسلامية أي كانت ؟ أم هي لعبة التدخل الذكي في شؤون الحقل الصحفي الأخذ في النمو ؟ أم هي التمهيد للعبة الانتخابات وحرب الكلمة في الصحافة ؟

أن مؤسسة العرش تسعى إلى ممارسة دور الحكم في قضايا المجتمع لتعلي من شأن الملك وسلطته على حساب مؤسسات المجتمع المدني وهو دور لا يخلو من رغبة حامجة في إتمام السيطرة على سائر مكونات المجتمع و إزاء ذلك كله فهناك رغبة واضحة عند المراقبين بضرورة خروج مؤسسة العرش من لعبة الصحافة أو تقليل التدخل غير المحتمل الذي تمارسه مؤسسة العرش في ذلك .
لقد بات من الواضح أنه من حقك هنا في البحرين أن تقرأ ما يكتب و أن تتابع ما يحدث ولكن ليس من حقك أن تسأل وان غامر أحد بالسؤال فلن يجد الإجابة، فالاجابة تقبع في حيز آخر هو غير حيز الصحافة المدارة أساسا من مؤسسة العرش .

هنا تنكشف ورقة الحكومة..!!

بقلم : على موسى

ساحاول تسليط الضوء على مجريات الأحداث الأخيرة في محاولة لكشف التخطيط أو الإستراتيجية التي تتبناها الحكومة الآن من يوم ضرب الاعتصام الذي أقيم بالقرب من مجمع الدانه إلى يومنا هذا

أقيم الاعتصام عند الساعة الرابعة وكان من المقرر إنهاء الاعتصام عند الساعة السادسة أي أنه كان متبقي من الوقت فقط 20 دقيقة وإذا بالقوات البربرية الهمجية تهجم على الاعتصام من دون رحمة .... الآن ندخل في الموضوع وأول سؤال يتبادر إلى الأذهان لماذا تم ضرب الاعتصام فقط قبل وقت قليل من الانتهاء؟

الجواب : كانت الحكومة تراهن على انتهاء الأمور إذا رفع أذان المغرب أي أنه لن تحدث مواجهات تستمر لبعد أذان المغرب ولكن الحكومة تفاجئه ببقاء عدد من المشاركين في الاعتصام ومن ثم عودة الباقين وذهاب الأولين للصلاة ثم مواصلة الاعتصام ولكن بعد أن تحول إلى مظاهرة غاضبة وذلك بسبب ما قامت به الحكومة الظالمة وعلمت الحكومة في ذلك الوقت بأنها تواجه مظاهره الآن وليس ردات فعل غير مدروسة والدليل على ذلك هو إشتراك عدد كبير من رجال وشباب منطقتي السنابس والديه (أول ثلاث ليالي من بعد ضرب الإعتصام)...(ومن لا يصدق له أن يسأل من شارك في تلك الليالي)

1-بعد ضرب الاعتصام خروج مظاهرة في نفس الليلة
2-بعد أن حوصرة مسيرة المنامة توجه المشاركون الى الديه والسنابس والخروج في مظاهرة
3-خروج المنطقتين في مظاهرة في الليلة الثالثة
هنا علمت الحكومة بأنها قد تواجه الشعب من جديد فبدأت عبارات الغوغائيين والملثمين وأهالي القرية يتصدون وهذا الهراء والكلام الفاشل في محاولة لخلط الأوراق ...

سبب زيارة وزير الداخلية لموقع الحدث هي محاولة للتشويش على الحركة السلمية المطلبية ومن يقل غير ذلك فلا يوجد مبرر حقيقي دون ذلك أما من يقول بأن الشغب قد حاصروا من في مجمع الدانة وقد جاء الوزير ليفك هذا الحصار أقول له بأن المرتزقة لم يقوموا باقتحام المجمع إلا بناءا على أوامر مسبقة لأنك لو فكرت قليلا..... قل لي من من هؤلاء المرتزقة يجرؤ على هذا الفعل دون أوامر؟... بالمعنى الواضح ماذا حصل؟ تم ضرب الاعتصام هرب عدد من المعتصمين إلى داخل المجمع ..يتصل الضابط الموجود في مكان الحدث بمن هو أعلى منه رتبه وهكذا إلى أن تصل إلى الوزير وربما أعلى منه لتصدر الأموار والخطة بالهجوم على المجمع وضرب واعتقال كل من يشتبه بهم.... تغيير هدف الاعتصام ولفت الأنظار لقضية أخرى وهي أمنية وإلصاق تهمت التخريب والإعتداء والمشاغبين وتمهيد الصورة لصورة اليوم (الملثمين) وبان ذلك من خلال الصورة الكاذبة التي نشرة(ضرب الشرطي) والكتابة في الجريدة لإخفاء الحقيقة وأما نزول وزير الداخلية لموقع الحدث فكان ذلك مساهمة في تضخيم الحدث وتزييف الحقيقة وأما ذهاب الوفود الحقيرة لنصرة الشغب من منطقة السنابس وجزيرة النبيه صالح وتقديم الورود فكان ذلك تكملة للسيناريو الذي خطط من قبل.

ماذا حدث وماذا يحدث بعد ذلك؟

1-ندوة مسجد الإمام الصادق (من يعتدي على من)
2-استمرار المظاهرات ومشاركة عدد كبير من الرجال والشباب في تلك الليالي لمعرفتهم بأن الحكومة هي المخطئة فكان لابد من التصدي لها وإن تطلب القوة لمدة أربعة أيام في منطقتي الديه والسنابس وكادت أن تجر الساحة فعلا
3-الحكومة ترى نتائج غبائها في عدم قدرتها في السيطرة على الأمور
4- تنكشف ورقة الحكومة!!!
النقطة الرابعة هي الموضوع الأساسي الذي ثبت لنا وبالدليل القاطع بأن الحكومة لاتريد مواجهة الشعب مجددا ولكن تريد أن تواجهه وهي في حالة المدافع وليس المعتدي وقد بان ذلك بوضوح من خلال الصحف الرخيصة الصفراء الفاشلة ومن خلال تصريحات الحكومة الغبية.... الآن كيف نثبت لكم أيه الأعزة بأن الحكومة لاتريد بل لاتستطيع مواجهة إنتفاضة شعبية جديدة كما حدث في الإنتفاضة الشعبية المباركة وأنا متيقن بأن الإنتفاضة الجديدة سوف تحقق أشياء لم تكن في الحسبان لصالح هذا الشعب المظلوم..
بعد أن تم تشكيل لجنة المعتقلين وبدأت هذه اللجنة تنشط في أماكن عدة وأريد أن أركز هنا على الجدول الذي نزل في الفترة السابقة

1-اعتصام أمام محلات الحواج
2-اعتصام الدانة
3-مسير سترة
4-مسيرة بني جمرة
5- الجدول الحالي

خطط الحكومة الغبية و تنكشف ورقة الحكومة!!!

1- ضرب لجنة المعتقلين فقط في حالة وجود مبرر ولدى الحكومة الأدلة القاطعة:

أمام محلات الحواج في السلمانية كان الاعتصام مقررا الساعة الرابعة وحين ذهب الشباب لاحظوا أمرين مهمين الأول وجود مصور فوق محلات الحواج أي من الجهة الخلفية للأعتصام والأمر الثاني وجود الحاجز الحديدي الذي وضعه رجال الشغب ليقف المعتصمون خلفه وتكون الكاميرا الأمنية من ورائهم .....لاحظوا إخواني هذان الأمرين بتمعن وتخيلوا الموقف جيدا... فترة قصيرة ويمر على الاعتصام جيب شغب به شرطة يرتدون الزي الأخضر (نواطير)فقط إثنين بعد قليل يمر نفس الجيب ولكن به فقط رجل شرطي واحد والمرة الثالثة والغريبة يمر جيب آخر أمام المعتصمين به شرطي يرتدي زي الشغب (الأزرق) الأمر غريب كان كما لو أنه فخ حيث يكون المصور من خلف حتى يظهر بوضوح الشباب إن قاموا بالاعتداء أولا ولوتمعنتم إخواني في المشهد ولاحظتم بدقة ترتيب العناصر فيكون رقم واحد الكاميرا من بعده المعتصمون من بعده جيب الشغب فمن خلال هذا الترتيب أراد ت الحكومة الحمقاء أن توقع اللجنة في مأزق ولكن الحمد لله لم يعتدي أحد على الجيب في الثلاث حالات من هذا التحليل يظهر لنا بوضوح أن الحكومة تنتظر فقط أن يحدث خطأ ولو صغير من أعضاء اللجنة حتى تبرر ضرب فعالياتها وهذا يبين لنا سبب كثرة التصوير ووضع الحواجز ليقف ورائها المعتصمون وطبعا لهذه الحواجز أسباب أيضا منها اظهار الحكومة بأنها قابلة بمثل هذه الأعمال إن كانت سلمية والحكومة توفر سبل المساعدة لهم واظهار الحالة التنظيمية للحكومة واطفاء الشرعية على وجود رخصة وبلاغ قبل الاعتصام والتمسك بأن ضرب اعتصام مجمع الدانه كان بسبب عدم الاخطار المسبق ولو كان مرخص لساهمة الحكومة في تنظيمه ونقول لها من الآن لماذا لم تأتون بهذه الحواجز في اعتصام الصبح كما كنتم تقولون بأنه مرخص!!!؟؟

2- الفصل بين الاحداث الليلية بصبغها بلا سبب ومشبوهة واطفاء الشرعية على أعمال اللجنة من مسيرات واعتصامات منظمة
تحاول الحكومة من خلال هذا التكتيك أن تفصل بين ماحدث من مظاهرات ولجنة المعتقلين (أول ثلاث ليالي) على أن هذه المظاهرات لم تكن بسبب قمع الاعتصام السلمي لذلك أمرت بضرب المظاهرات في الصحف وهذا السبب الرئيسي للوفود ومحاولة زرع الفتنة المناطقية بإسم الأهالي يعارضون ولكن أنا أقول لهم بأن في تلك المظاهرات(أول ثلاث ليالي)
1- لماذا لم يستطيعوا اعتقال أحد؟
2-لماذا لم يدخلو قريتي الديه والسنابس؟
3-لماذا هربوا حين تقدم لهم من يقولوا بأنهم مراهقون وصغار وكيف يهرب رجال الأمن من صغار عزل؟
4-لماذا هربوا المرة الثانية أيضا من أمام مدخل السنابس ؟
5-كيف هؤلاء الصغار استطاعوا صد هجوم الشغب؟
نخلص أنهم لم يكونوا صغار بل تيقنت الحكومة

التتمة صفحة (5)

هنا تنكشف ورقة الحكومة..!! - تتمة صفحة

بأن الإنتفاضة قادمة إن أستمرت في القمع فعمدت إلى تهدأت الأوضاع والسماح للجنة المعتقلين بالاستمرار في نشاطها رغبة في فصل المظاهرات(وهذا يبرر عدم الإعتداء الآن من قبل الشغب على فعاليات اللجنة ويدل أيضا على أن الحكومة لاتريد مواجهة الشعب لأنها ستخسر) أي ردت الفعل القوية المنتظرة إن عمدت الحكومة لضرب اعتصام سلمي فنلاحظ التالي تظهر الحكومة نفسها بأنها غير مبالية بفعاليات اللجنة وذلك لسببين رئيسين:

1-رأت الحكومة بأنها إن قامت بضرب فعاليات هذه اللجنة سوف تحصل المظاهرات على الشرعية والحكومة لاتريد أن يخرج الشعب عليها والحق لديه بأن الحكومة هي من اعتدى على عمل سلمي فأصبح لابد من المظاهرات سواء مناطقية أو تنظيمية أو هجوم على الشغب أو مراكز الشرطة أو.....الخ وتعلم الحكومة بأن الشعب في فترة التسعينات لم يقم بالهجوم المباشر وهي تعلم بأن الشعب مستعد لهذه الأعمال التي لربما تتطور إلى عمليات إغتيال في الأسرة الحاكمة أو أفراد الشغب أو ....الخ لذلك عمدت إلى تهدأت الأوضاع مع هذه اللجنة.

2-بدأت تراهن الحكومة على نفس الشعب ومقدرته على المواصلة في تحمل كثرة المسيرات السلمية والاعتصامات والحضور اليها بقوة وهذا يبرر سبب قلة الحضوروهو ضعف نفس الشعب.

3-عدم حصول فعاليات اللجنة على تصريح واضح من القيادة في الخروج والدعم الاعلامي في خطب الجماعة من قبل رجال الدين وبدأت كلجنة منفصلة تعمل لوحدها من دون نصرة العلماء بإستثناء كم رجل دين.

4-دمج النقطتين 2 و 3 يبرر للحكومة التريث حتي ينفد صبر اللجنة و تبدأ بالإعتداء فتحصل الحكومة على مبرر لقمع اللجنة وزجها في السجن وهنا نحن نحدر اللجنة بضرورة الإنضباط والإستمرار السلمي مادمتم عرفتم خطة الحكومة الآن ونحن على ثقة بأن الحكومة هي من سوف يخسر إن إستمريتم في العمل السلمي المخطط وأنتظروا الحكومة تعتدي عليكم حتى تحصل المظاهرات على الشرعية إذا المرحلة الآن هي من يعتدي أولا سوف يخسر ونحن على ثقة بذلك.

الخلاصة:

1- الحكومة لاتريد مواجهةالشعب(يوجد أدلة أيضا أخرى)

2-اللآن مرحلة من يعتدي أولا سوف يخسر

3- وهنا نحن نحدر اللجنة بضرورة الإنضباط والإستمرار السلمي مادمتم عرفتم خطة الحكومة الآن ونحن على ثقة بأن الحكومة هي من سوف يخسر إن إستمريتم في العمل السلمي المخطط وأنتظروا الحكومة تعتدي عليكم حتى تحصل المظاهرات على الشرعية إذا المرحلة الآن هي من يعتدي أولا سوف يخسر ونحن على ثقة بذلك.

4-الموضوع يحتاج إلى تفصيل ونحن نملك التفصيل ولكن لا نستطيع قول كل شيئ

5-أهم خطتين تستخدمها الحكومة الآن الضرب مع وجود الدليل والمراهنة على طول النفس للجنة

6- أوصي إخواني المشاركين بالتريث خصوصا عند الحضور إلى فعاليات اللجنة وإنتظار الحكومة تعتدي للحصول على الشرعية.

7- هذا التحليل يبين السبب في عدم اعتداء الشغب على فعاليات اللجنة

فليعلم أمن الدولة هيهات منا الذلة
تنحى ياخليفة عن منصب الرئاسة
تبت يدا أبي لهب شلت يداك ياحمد
عدونا آل خليفة وفي إتحادنا قوتنا

المطالبة بوقف التحرشات الأمنية بالناشطين و دعوة الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان لمراقبة الدول العربية المنتهكة لحقوق الإنسان

تعرب المنظمات الموقعة على البيان عن بالغ قلقها بما يجري على الساحة العربية من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ، حيث إن بعض الدول العربية لازالت تتحرش بالناشطين و المنظمات الحقوقية من دون الاكتراث إلى المناشدات من قبل المنظمات العربية و الدولية ، حيث لازال هناك انتهاكات جسيمة في كلا من :

1. البحرين(عضو مجلس حقوق الإنسان) : أكثر من 60 مواطن يقبع في السجون بتهم تتعلق بحرية التجمع وحرية التعبير، و يعانون من وطأة التعذيب النفسي، والمحاكمات غير العادلة، كما لا يزال أعضاء مركز البحرين لحقوق الإنسان تحت الملاحقة القانونية،و التحرش المستمر بجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان عن طريق أساليب غير مباشرة.
2. سوريا : اعتقال مجموعة من الناشطين الحقوقيين و السياسيين (أنور البني رئيس مركز الدراسات والاستشارات القانونية ، والكاتب المعروف ميشيل كيلو القيادي بلجان إحياء المجتمع المدني وعضو لجنة تنسيق إعلان دمشق، ونضال درويش عضو مجلس أمناء لجان الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، والمحامي محمود مرعي أمين سر المنظمة العربية لحقوق الإنسان و محمد غتتم وحبيب صالح وآخرون)
3. مصر: الاعتداء المتواصل على المتضامنين مع القضاة ، و منع الوفود الحقوقية من التواجد في المحكمة التأديبية للقضاة (هشام البسطاويسى و محمود مكي).
4. السودان : اعتقال المحامي مساعد محمد علي، منسق مركز الأمل لمعالجة وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب في دارفور، والذي تم اعتقاله في 16 مايو2006 بدون توجيه اتهام محدد.
5. تونس(عضو مجلس حقوق الإنسان) : التعرض المتواصل إلى الناشطين الحقوقيين التونسيين و محاصرة مكاتب منظماتهم من قبل الجهاز الأمني .

إن المنظمات الموقعة على البيان تدعو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان إلى التصدي لمثل هذه التجاوزات في الوطن العربي ، و كما تدعو الدول العربية الأعضاء إلى التحرك الجاد في سبيل القيام بواجباتهم لمنع الجرائم المنظمة تجاه النشطاء و منظماتهم ، و عدم التستر على هذه الأعمال المخالفة لحقوق الإنسان عن طريق إقامة التحالفات السياسية بين الدول .

المنظمات الموقعة :

1. جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان.
2. مركز البحرين لحقوق الإنسان.
3. اللجنة الوطنية للشهداء و ضحايا التعذيب – البحرين
4. حركة الحريات و الديمقراطية "حق" – البحرين
5. المرصد الإعلامي الإسلامي – بريطانيا
6. المعهد الكوردي للانتخابات – العراق
7. أور لثقافة المرأة والطفل – العراق
8. البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان – مصر
9. منظمة شباب الجنوب – العراق
10. منظمة ائتلاف السلم والحرية – ألمانيا
11. اتجاه " اتحاد جمعيات أهلية عربية" – فلسطين
12. المنظمة العربية للدفاع عن حرية الصحافة والتعبير – فرنسا
13. مركز تنمية الشباب اليمني
14. المنتدى الاجتماعي الديمقراطي – اليمن
15. منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان – اليمن
16. جمعية الشباب للتنمية والإبداع – اليمن
17. منتدى الإعلاميات اليمنيات
18. المرصد اليمني لحقوق الإنسان
19. منتدى التنمية السياسية – اليمن
20. المنظمة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية – اليمن
21. منظمة صحفيات بلا قيود – اليمن
22. مركز حقوق الطفل المصري
23. تجمع ليبيا إيمال
24. مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
25. المركز السوري للإعلام و حرية التعبير
26. المركز الثقافي المغربي
27. المركز العراقي لنشطاء حقوق الإنسان
28. شبكة أعلام الشموس – العراق
29. الجمعية الثقافية و القانونية لحقوق الإنسان – العراق
30. منظمة نساء و طفولة بلا حدود – العراق
31. المنظمة العراقية لحقوق الإنسان
32. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية و حقوق الإنسان – سوريا
33. مركز الشام للدراسات الديمقراطية و حقوق الإنسان – سوريا
34. لجنة المتابعة في قضايا المعتقلين السياسيين – سوريا
35. الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين
36. مركز الدراسات الريفية - مصر

ويستمر التمييز الطائفي بمرأى الجميع: نرفض سعي العائلة الخليفية لعرقنة البحرين؟

عبدالجليل السنكيس
البحرين: 9 مايو2006م

قرار وزاري بتعيين مديرين جدد في »الداخلية« المنامة * بنا – صدر عن رئيس الوزراء صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة قرار رقم 24 لسنة 2006 بتعيين مديرين في وزارة الداخلية.
وجاء في القرار انه يعين الآتية اسماؤهم مديرين في الوزارة:
العقيد محمد أحمد محمد الخليفة، العقيد سلطان محمد المسلم، العقيد ناجي فهد عبدالله الهاشل، العقيد يوسف صالح عبدالرحمن بوعلي، العقيد إبراهيم جاسم محمد كويتي، العقيد محمد يوسف سيف البوفلاسة، العقيد خليفة محمد حمود الخليفة، العقيد نجمة عيسى موسى الدوسري، المقدم عبدالعزيز صالح عبدالرحمن، المقدم فؤاد محمد علي الجلاهمة، المقدم محمد سيد عبداللطيف السادة، المقدم عيسى حمد جمعة الكواري، المقدم محمد عبدالكريم شويطر، المقدم حمد عبدالله المعراج، المقدم راشد عبدالرحمن عبدالغفار، المقدم عبدالعزيز راشد العامر، المقدم محمد راشد محمد النعيمي، المقدم خليفة أحمد محمد الخليفة، الرائد قطامي محمد عيسى القطامي، الرائد علي محمد سعد الحوطي، الرائد عبدالرحمن صالح سلطان السنان، الرائد خالد ربيعة حمد السنان، الرائد عبدالله محمد مهنا النعيمي، الرائد محمد علي شاهين النعيمي، الرائد غازي صالح سلطان سنان، الرائد محمد إبراهيم أحمد الغتم، الرائد منصور محمد عبدالله الهاجري، الرائد وليد ربيعة حمد السنان، الرائد عبدالرحمن صباح عطية الله الخليفة، الرائد إبراهيم حسن عبدالله الشيب، الرائد أحمد إبراهيم أحمد البوعينين، الرائد محمد سلمان محمد القاسمي، الرائد ناصر أحمد ناصر الجنيد، الرائد طارق حمد ناصر الناصر، الرائد غازي حمود ناصر، الرائد شمسان عبدالله سلمان البوعينين، الرئد سلمان محمد إبراهيم الزايد، الرائد خالد إبراهيم حسين العمادي، الرائد جاسم فيحان صالح الدوسري، الرائد خالد محمد زيد الخثلان، الرائد سلطان خيري سلطان سلطان، الرائد خالد عبدالله البوسميط، الرائد ناصر بخيت سعد بخيت، الرائد عبدالله خليفة عبدالله الجيران، الرائد علي ناصر عبدالله الفاضل، الرائد جاسم أحمد شيخ المهزع، الرائد موسى عيسى موسى الدوسري، الرائد سلطان أحمد جمعة الكعبي، الرائد عبدالرحمن مجحم محمد مجحم، الرائد عبدالسلام يوسف محمد بوزيد، الرائد فواز عيسى الحسن، الرائد عيسى محمد حسن القطان، الرائد عبدالرحمن محمد جاسم بحر، الرائد محمد محمد راشد بن دينه، الرائد جمال خليفة عبدالحي الخالدي، الرائد وليد عبدالله هزيم الشامسي.

كما نص القرار: أن يتولى وزير الداخلية تسكين المديرين المذكورين في المادة الأولى من هذا القرار، في الادارات الشاغرة بوزارة الداخلية وفق مهمات ومسئوليات كل ادارة والاشتراطات اللازمة فيمن يشغلها وبمراعاة مؤهلات وخبرة كل منهم.
هكذا جاء قرار آخر تعيينات في وزراة الداخلية التي يصر فيه النظام على أن تبقى خالية من المواطنين الشيعة، ويستمر تحصين هذه المؤسسة المحرمة عليهم في مواقها الإدارية- إلا ما نذر.
كنت أنتظر أن تعلو الأصوات التي هللت ونادت بالمشاركة، وتلك التي شاركت، كذلك الكتاب، والحقوقيين، والسياسيين الرافضين للطائفية والمناهضين لها. أكثر من 70% من السكان- هذه التقديرات- من الشيعة لا تنعكس نسبتهم في الحكومة التي من المفترض أن تمثل الشعب. هل ان كل الشيعة معارضة للحكومة بحيث ياتي القرار الأزلي بإقصاءهم من جميع المواقع؟ وبعدها يأتي تصريح وزير الخارجية في محاولة مجة لتضليل العالم- كعادة النظام:
وزير الخارجية: شيعة البحرين مشهود لهم بالوطنية
2006-4-13
مدينة عيسى ¬بنا- قال وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة: »أؤكد أنه في ظل الحديث الكثير الذي يجري هذه الأيام، أن شيعة البحرين مشهود لهم ومعروفون على مر التاريخ في مساندة الشرعية بالوقوف إلى جانب النظام والقيادة في البلاد، وفي مواقف كثيرة كذلك وقت الاستقلال والتصويت على ميثاق العمل الوطني، وكذلك القضايا العربية الأخرى، إذ حملوا لواء مناصرة فلسطين كما يحمله غيرهم، وهذه المواقف كلها مشهودة لهم، وأرجو ألا ينكرها أحد .«وأضاف »علينا أن نكون حذرين جداً، ونحن واعون لذلك وهم أيضاً واعون جميعاً لهذه المخاطر وأن هناك هذه الجهات التي تحاول أن تلعب هذا الدور.«

كيف هم مواطنون ومشهود لهم بالوطنية، والحال أنهم محرومون من التوظيف والترقي في وزارات الدولة والداخلية والخارجية على رأس القائمة. هذا ليس طرحاً طائفياً، فكاتب المقال يبغض التوجه الطائفي ويناهضه، ولكن لابد من رفع الظلم وإزالة بؤر التوتر التي يسعى البعض لخلقها وتجذيرها، وما هذه التعيينات في الداخلية إلا ضمن هذا التوجه.
كنت أتوقع أن يهب الجميع- سنة وشيعة- لرفض هذا التوجه البغيض. ووالله لو كان هذا التوجه ضد أبناء الأحبة السنة لما توقفت شخصياً عن محاربته، فهم أيضاً أبناء بلدي ولا أرضى بأن ينالهم الضيم. ولكنه الآن على أخوانهم الشيعة، وأتوقع من المنصفين وذوي الألباب والقيادات وممثلي الجميعات السياسية والأهلية أن تقف صفاً واحداً ضد هذه الحملة البغيضة التي تهدف لتشطير المجتمع وإضعافه، وخلق حالة من الشد الطائفي، ومحاولة توفير أجواء لعرقنة البحرين.
ونلوم السلطة بشكل أساسي فهي تسعى لذلك ولها أهدافها، ولكن أن يسكت الجميع- اسلاميين وليبراليين- دينيين وعلمانيين- مفكرين ونشطاء- على أن تتهيأ الأجواء لتفجير الوضع الطائفي على شاكلة العراق، فهذا أمر غريب.
إن خلق أجواء الإرهاب المرفوض من تمييز مذهبي، وإستهداف وتحريض واستنهاض طائفي، كما يقوم به بعض الكتاب والصحفيين، وتتبناه بعض الجرائد المشبوهة، وتعمل السلطة على تعميقه من خلال مسلكيتها، لهو أمر خطير ومشين ولعب بالنار التي لن تميز بين الأخضر واليابس، وسيحترق بها الجميع دون التفريق بين شيعيهم وسنيهم، مفكرهم وجاهلم، بين المؤسسات الأهلية والحكومية. وإلا يكف يتم تفسير السكوت عن الإعلان عن هذه الترقيات بلونها الطائفي الفاقع- فأين من يدّعي أنه يحلم بوطن يضم الجميع؟ وأين من يرى، بل يفس المجال الإعلامي، لتكوين حركات تعلن بكل صلافة عن توجهها الطائفي البغيض؟ وكيف يسمح لمسيرات لملثمين يحملون صور لشخصيات ارتبطت بالإرهاب، في محاولة لإرسال رسائل ودلائل لوجود من ينتهج الفكر التكفيري والإقصائي بين شرائح المجتمع؟ أين وزارة الداخلية عنهم، فهي تعرف من دعى لهذه المسيرة ونظمها، فلماذا لا تأخذ ضده أي إجراء؟ أين الرافضين للإرهاب والفكر التفكيري؟ أين من يدعون بمحاربتهم للتمييز والفكر الإقصائي، أم ان هؤلاء مسكوت عنهم وليس باطل ما يعملون.
إننا نحذر- الجميع: حكاما ومحكومين- رموزاً وقواعد- من توجه خلق أجواء استهداف الشيعة وتوفير الأرضية لخلق حرب طائفية على غرار العراق، كما تنتهجه السلطة. ولتعلم بأن هذا التوجه لن يضعف شرائح المجتمع بل ستخلق مزيداً من الحنق والتوتر، ومزيداً من الكراهية، ولن يسود العقل عندما تتغلغل الأحقاد.

وأخيراً أقول:
كفى استهبالا بشعاراتكم، فإنها تقنع من يعيش بفتات موائدكم. إن ما يجري ظلم مرفوض، وحيف سال زباه ونطالبكم برفع ذلك الظلم واحقاق العدل بين المواطنين. إن ما يجري من توجه مستميت في التمييز سيقابله عدم تعاون في التطبيع والمسايرة وتكريس وشرعنة للواقع كما سيتبعه فضح على مستوى الدوائر الدولية الحقوقية وغيرها لكي يعرف العالم حقيقة هذا التوجه الطائفي. فلا مشاركة في مشاريع السلطة التي تعطي صبغة الرضا بهذا الأمر المشين.

ولايمكن أن نعطيكم إعطاء الذليل، وهيهات منا الذلة، يأبى الله لنا ذلك ورسوله ونفوس طاهرة أبية. ومزيداً من محاربة التمييز الطائفي والقهر في البحرين.

صورة المشروع التخريبي في الصحافة الخارجية

كتب الصحافي **William Wallis** الكاتب في جريدة الفاينشال تايمز مقالا بعنوان " ديمقراطية البحرين الوليده ، اثبتت فشلها عند الشيعة "

بدأ المقال بحديثه عن أن حكام البحرين يحاولون أن يبقوا البحرين مركز للبنوك الاستثمارية ، وليس ببعيد عن هذا الموقع هناك فتيه يرتدون أغطية على وجوهم يحرقون إطارات السيارات ، إلقاء الحجارة ويغلقون الشوارع في القرى التي يعشون فيها .

وقال البحرين هي الدولة الأفقر نفطيا بين الخليج والوحيدة ذات الأغلبية الشيعية ،واليت عكس مظاهر أن السنة المتشددين قاموا بتوزيع الكتيبات في المدارس واليت تقول أن الشيعة كفار ، وأن الصحافة والمساجد تتناقل أحداث العراق وخصوصا الأمور الطائفية ، ووجود صور القيادات الدينية الأيرانية والتي كتب عليها " نفديك بالدم "

ديمقراطية البحرين الوليده كانت في سنة 2001 ، قبل سنوات من خطة واشنطن للنظرة في نشر الديمقراطية في الدول العربية ، ولكن الشيعة الذين يمثلون ثلثي السكان يعتبرونها ليست حقيقية .

ويشير الكاتب إلى فترة الميثاق وكيف أن الحاكم الحالي قد جاء بالعقد الأجتماعي الذي صوت عليه ومن ثم جاء الدستور بصلاحيات مطلقة للعائلة وبرلمان خالي من الأسنان .

وأشار الكاتب إلى فقدان الأمل في المستقبل من قبل الشيعي الذي لم يحصل على شيء من النظام البرلماني الجديد بخصوص الجور المتدنية والاراضي وغيرها من أمور .

ثم أشار الكاتب إلى دراسة مكنزي ، وإلى أن الحكومة جعلت البطالة من أولوياتها عبر مشاريع رفع الأجور والتدريب .
ثم نقل الكاتب ما أصدره من تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان عن التميز حيث قال أن 18 % فقط من المناصب العاليا في الدولة يتقلدعها الشيعة ، وأن الشيعة ممنوعون من التوظيف في الأمن ، وأن السنة من سوريا واليمن والأردن يشكلون الغالبية من الموظفين وأن المعارضة تتهم الحكومة بالتغيير الديموغرافي .

وأشار إلى الوفاق وعدم دخولها للبرلمان وقال أن الشيخ عيسى قاسم الشخصية العلمائية البارزة قد حث أنصاره على أنتهاج الأسلوب السلمي في المطالبة ، وأن الشيخ عيسى قاسم مساعدة عبر الوفاق يتحركون بالأسلوب السلمي ، وبسبب عدم وجود النتائج دفع الكثير من الشباب إلى التشدد .
وقال أن رغبة الوفاق في الدخول في البرلمان دفع البعض إلى تكوين حركة حق ، والتي طرحت شرعية النظام .
وذكر أن المتشددين من العائلة الحاكمة يقولون أن الشيعة ولائهم لإيران واذا اعطيتهم مليميتر واحد ، سيطالبوا بكيلومتر !
واشار إلى ان المعتدلين من الشيعة والسنة يرون ان بقاء إستقرار المملكة عبر التغيير بالتدرج .

وفي مقال آخر :-

كتب الصحافي **William Wallis** مقالا بعنوان " الأسرة الحاكمة البحرينية تحت خط النار لتطويرها السواحل والشواطيء "
وجاء قي المقال أن خططت الحكومة البحرينية إلي الإسراع في بناء العقارات والاستثمارات على السواحل والشواطئ التابعة للجزيرة ، اثار قضايا جوهرية حول كيفية إدارة الحكومة للبلاد.
من جهتها اعتبرت المعارضة إن 80% من السواحل هي ملك خاص لأفراد اسرة ال خليفة التي تحكم البلاد ويجري الآن تقسيم الملكية للبحر من اجل بيعها وتطويرها وتوزيعها على إفراد الأسرة الحاكمة.
طول ساحل العاصمة المنامة تجد أن الصيادين شاهدا باستياء إلي الشاطئ الذي كان ذات يوم قادم إلي قراهم أكثر من إي وقت مضي إلي توسيع الأفق نحو لاستيعاب المشاريع الجديدة.

"نحن لا نطلب المستحيل، ولكننا نحتاج إن نعرف ماذا سيحدث في 50 سنه القادمة ، يجب إن يكون هناك تخطيط ويجب إن يكون جزءا منه واضح المعالم " تقول ذلك السيدة خاولة المهندي رئيسة جمعية أصدقاء البيئة البحرينية.
وتقول : استصلاح البحر والشُعب المرجانية يتعرض للمخاطر وتدمير ما تبقي من البيئة البحرية ، والبحرين غنية بالحياة البحرية.
ويهدد تدمير البيئة البحرية حوالي 8،000 عامل من الصياديين البحرينيين الذين يعتمدون في معيشتهم علي صيد الأسماك.

كما قامت دراسة أخيرة من احد الشركات الأمريكية **Skidmore, Owings and Merrill, the engineering and architectural**"التي كلفتها الحكومة أخيرا" والتي تهدف إلى مسح الشواطئ والسواحل البحرينية واستصلاحها وكيف يمكن تطويرها مستقبلاً (أظهرت الدراسة ان نسبة 3% فقط للسكان والباقي املاك خاصة).

مثل أماره دبي البحرين يتضاءل إمدادات تصدير النفط فيهما ، حيث الآن برميل في اليوم لكل ثلاثة مواطنين مقارنة بي 12 برميل في اليوم للمواطن في أبو ظبي .

FT.com
FINANCIAL TIMES

البطالة الحالي رسميا 16 % ، وتشير بعض التقديرات أكثر من ذلك وحكام المملكة يتعرضون للضغط لمواصله تنويع مصادر الدخل للاقتصاد حيث إذا بقي الحال سيتحول إلى رجل الخليج المريض مستقبلاً.

مثل دبي سعت البحرين إلي الانتفاع بثروة النفط بفضل الازدهار النفطي ، وبدأت سلسله من العقار والتطورات التي تجتذب الاستثمارات من اغني دول الخليج المنتجة للنفط مثل الكويت والمشروع الواضح المعالم وابرزها مرفا البحرين المالي يرمي الي تدعيم موقف المملكه كمركز مالي ومصرفي أسلامي.

التكوين الديموغرافي للبحرين ،هو من اكثر خطورة من معظم دول الخليج الأخرى مع حاكمية اسره ال خليفه االسنية علي الفقراء الشيعه الذين يشكلون حوالي ثلثي عدد السكان الاصليين حيث توزيع الاراضي اصبحت واحده من اكثر القضايا حساسيه.
يقوال السيد ابراهيم شريف السيد ، رئيس جمعية العمل الوطني الديمقراطية (وعد) اليسارية : فان التقديرات الي انه منذ عام 1974 في الفترة القصيرة التي عاشها البرلمان كانت هناك محاولات لتنظيم توزيع الأراضي ، والآن 23 بليون دينار قيمة الأراضي التي وزعت بغير حق على أفراد العائلة ، 60 كليومتر مربع مساحة البحر الذي دفن !.
الشيخ محمد بن عيسي ال خليفه ، رئيس مجلس التنميه الاقتصاديه ، والاداره الحكوميه التي تقود جهود اعاده هيكله الاقتصاد يقول ان تقرير سكيدموري وينغس وميريل سيساهم في توسيع استراتيجيه اقتصاديه ويهدف الي خلق فرص عمل وزياده الدخل القومي.

وقال انه سيساعد الحكومه في خطه لاستخدام الاراضي العامه للاسكان والعقارات التجاريه والصناعيه من خلال تقديم التقسيم الرسمي لاولي مرة . ومن شانه ايضا تسهيل تقديم الخدمات. لكن نشطاء المعارضه تتشكك في تنميه القدره علي الاستفاده من النتائج في قبال مواجهه مقاومه مصالح الاقوياء.

السيد تقول انه بدلا من استصلاح الارض من البحر . فأن 35 كيلومترا مربعا من الاراضي المملوكة للعائلة الحاليه لن يكون كافيا لحل النقص في المساكن.

المعارضة تشمر عن سواعدها التتمة من ص 1

اطره الزمانية والمكانية، ولا يستطيع احتواء الوعي الذي تختزنه نفوس المناضلين وخريجي السجون والعائدين من المنافي. ويكفي هذه الحركة انها استطاعت اعادة الروح الى المشروع الوطني التاريخي الذي أخذ في بداياته قبل سبعين عاما، شكل العرائض الموقعة من الرموز الشعبية المتعددة المشارب الفكرية والسياسية والدينية، وشكل هيئة الاتحاد الوطني في الخمسينات، والمجموعات المناضلة اليسارية في الستينات، وتجسدت بلجنة العريضة الشعبية في التسعينات. الحركة الفتية قادرة، اذا أحسنت ادارتها، وفتحت أذرعها للجيل الجديد من المناضلين الباحثين عن مظلة سياسية فاعلة، على افشال المشروع الخليفي الذي يعتبر تفتيت الوحدة الشعبية هدفا استراتيجيا، وذلك لضمان الهيمنة المطلقة على هذه البلاد المعذبة. ويعتبر تأسيس هذه الحركة اعادة لرسم الخريطة السياسية بشكل جوهري، بين العائلة الخليفية ومعها من يرغب في مسايرتها ويشاركها في ظلمها ونهبها، وشعب البحرين الذي يرفض الاستسلام والانحناء امام هذه العائلة الجائرة التي لا شرعية لوجودها بعد ان ألغت دستور البلاد وفرضت دستورها الخاص.

ان حركة المعارضة، التي تعتبر حركة "حق" واللجان الوطنية الاخرى التي رفضت العمل ضمن الاطر الخليفية عناصر أساسية فيها، تستمد شرعيتها من شرعية اهدافها، وتؤسس مواقفها على المباديء الاسلامية والانسانية التي توافق الناس في كل مكان بشأنها. فلا شرعية للحكم التوارثي الاستبدادي، ولا استسلام لمنطق القوة والقمع، ولا مساومة على دماء الشهداء وحقوقهم، , ولا مصالحة مع مرتكبي جرائم التعذيب، ولا مهادنة مع العائلة التي تهدف للقضاء على شعب البحرين في وحدته وتاريخه وثقافته، وتسعى باستمرار لتكريس سياسة التشطير كوسيلة اساسية لضمان الهيمنة المطلقة، وتسرق اموال البلاد وخيراتها لتنفق بعضها لشراء المواقف والذمم، وتوفير العطاء لمن يقبل بمسايرتها، والضرب باليد الحديدية لمن يصر على معارضتها ومقاومة استبدادها. هذا التوصيف للوضع القائم ليس خياليا، بل قائم على المعطيات المتوفرة في الكيان المجتمعي البحريني، تؤكده مشاعر الناس في المسيرات المتواصلة، والاعتصامات التي لا تتوقف، والرفض المطلق لأية مشاركة ضمن الاطر الخليفية المفروضة. وما استمرار مظاهر المقاومة المدنية السلمية من خلال تلك الفعاليات، ومن خلال العرائض الشعبية الواسعة، ومخاطبة الجهات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة، ومجلس حقوق الانسان التابع لها، والمنظمات غير الحكومية في اصقاع الارض الا تأكيد لتعمق الشعور بضرورة مواصلة خط النضال الوطني التاريخي، وفشل العائلة الخليفية، ومشروع الشيخ حمد، في الاستمرار في التضليل والتشويش، برغم ما تنفقه من اموال على ذلك.

بعد خمسة اعوام من التخريب، نقف الآن وقد انجلت المعركة واتضحت حقيقة الموقف، وأصبح الاستقطاب أكثر وضوحا، بين الحكم واعوانه من جهة، والمعارضة التي نفضت عنها غبار الصمت والتراجع، ومعها الموقف الشعبي الصامد والرافض لمسايرة الظالمين، والصمود بوجههم. يستمد هذا الموقف شرعيته من شرعية الحق الذي يطالب به، ووجوب مواجهة الظلم والظالمين، وحرمة اقرار ذلك الظلم، او اعانة القائمين به، او المشاركة في المشاريع التي تكرسه. الموقف الشعبي ينطلق من المباديء الاسلامية والانسانية، يشارك فيه الناشطون الشباب والشيوخ، والنساء والرجال. فهو يحظى برعاية المخلصين المخضرمين من ابناء الوطن، وعلماء الدين الصامدين ذوي البصيرة الرافضة لمسايرة الظلم والظالمين، وتوفر القوانين الدولية له ما يحتاجه من شرعية لمواجهة نظام الاستبداد القائم على اساس الحكم المتوارث الذي لا تقره الشرائع الدولية. هذه المفاصلة ضرورة لاستمرار النضال ونقائه، وليست سببا للمهاترات او الانشغال بالتراشق الداخلي. ان المعارضة اصبحت اليوم اكثر جدية ووضوحا في الاهداف والمواقف والاساليب والوسائل، ولن تسمح لنفسها بالانشغال بشيء غير مواجهة هذا الحكم الاستبدادي الظالم، خصوصا بعد ان قررت تدويل القضية والاستغاثة بالعالم للتدخل لدعم النضال الشعبي المشروع، والدفاع عن المعتقلين السياسيين ومواجهة المعذبين والسفاحين، والضرب على ايدي العابثين بمقدرات الشعب وتاريخه وثقافته وثرواته. لقد بدأت مرحلة نضال مرير ندعو الله ان لا تتوقف حتى ينتهي الظلم والاستبداد والقمع، وتتلاشى عقلية الاحتلال والديكتاتورية. فنحن نعيش عصر الشعوب والحريات ولا بد من انهاء عهد القمع والظلم والاستبداد.

من يغيثك يا أرض الايمان

صراخك بحريـننا يفـــجع ... وليس هنالـك مـن يسمـع؟
أمـن أجـل تهديـم أحلامنـا ... نعيـش وتجنيسهـم يمرع؟
أمن أجـل تخريـب عاداتنـا ... وأن نستـذلّ لكـي يرفعـوا؟
ومن أجـل إخمـاد أصواتنـا ... وتقويلنـا كلمـا شـرعـوا؟
أنعرى ويكسون ثوب الحريـر ... ونشقى وفي السعد كي يرتعوا؟
ونمرض في أسـوأ المشفيـات ... وفي العسكري لهـم منجـع؟
ونعمل في كنس أرض البـلاط ... وهم بالوظائف لـم يمنعـوا؟
ويخير المساكـن مـن حقهـم ... ونحـن بإيجـارنـا نقـبـع؟
أنسكت يا أخوتي عن حقـوق ... يضيعهـا حظنـا الأخـنـع؟
ونرضـى بتقويـض أحلامنـا ... أإنـــا إذا حـمـــل أودع؟
كفانا مـن المـر مـن نالنـا ... سنينا يقـض بهـا المضجـع

دماء الشهـادة مـن شعبنـا ... وأسرى العذاب ومـا جرعـوا
دعونا نسيـر بفكـر النضال ... ونحصد بالسلـم مـا يـزرع
ودين الإله الذي في هـداه ... تسيـر السفينـة والأشـرع

أية فرحة وشبابنا يرزحون في سجون الطاغية

مـــا بـــالكم يـــا أمّـــتي تترنّمـــون و تنشـــدون ؟؟؟
و تجـــسّدون الحلـــم أفراحـــا ، أيغلبكـــم جنـــون ؟؟
عيـــد وأبطـــال الحمـــى خلـــف الـــسجون مكبّلـــون ؟؟
عيـــد و أزهـــار الـــشباب مـــن البـــلاد مهجّـــرون؟؟
و مـــرارة فـــي القلـــب ردّدهـــا الأبـــاة الصّابـــرون
و الحـــزن تحكيـــه المـــدامع والمحـــاجر والجفـــون
و عيـــون أمّـــي الـــساهرات تفجّـــرت مثـــل العيـــون
أودى بمهجتهـــا الفـــراق و فطّـــر القلـــب الحنـــون
مثـــل العجـــاف اليابـــسات تجيئنـــا تلـــك السّنـــون
لا ورد لا زينـــات ، لا شـــعرا أقـــول و لا شـــجون
لا حلـــم لا أفـــراح لا سعـــدا بوادينـــا يكـــون
أنـــا لـــن أقـــول بعهـــدكم ، قـــد طـــال عهـــدكم الخـــؤون
حتى ولـــو نـــلت المهـــانة والتـــشرد والمنـــون